الردود النحويّة في مسائل الأفعال في كتاب منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب للرصّاص*

أ.م.د.أصيل محمد كاظم
كلية التربية – جامعة القادسية
asseel.kadhim@qu.edu.iq

الباحث: أيمن مهدي صالح
ماجستير- لغة عربية
aymanmahdi11@gmail.com

الملخص:

لا شكّ في أنّ علم النحو هو من العلوم الأساسية لدراسة اللغة العربية والوقوف على قواعدها ، فلا يمكن فهم الجملة العربية وكشف معانيها إلّا من معرفة الأسس والقواعد التي تسير عليها هذه اللغة.

ومن بين جملة الدراسات النحوية التطبيقية التي تناولت علم النحو من جميع جوانبه، وقع اختياري على الردود النحوية، وإن كانت قد دُرست في ميادين أُخرى غير التي درستها في هذا الكتاب.

والسبب في اختياري للردود النحوية دون غيرها من المواضيع النحوية هي لأنّها تطرح الرأي والقاعدة النحوية بأسلوب بعيد عن السرد المعتاد لكتب النحو، فهو يمتاز بطرح الرأي والرأي الآخر وترجيح أو رد أحد هذا الآراء لحجة أو دليل معين لبيان ما هو أولى أو أصح والتي تلفت أنتباه القارئ أكثر من الأسلوب التقليدي المعتاد في طرح المسائل النحوية.

Summary :

There is no doubt that the science of grammar is one of the basic sciences for studying the Arabic language and identifying its rules. It is not possible to understand the Arabic sentence and reveal its meanings except by knowing the foundations and rules upon which this language is based.

Among the applied grammatical studies that dealt with the science of grammar in all its aspects, my choice fell on grammatical responses, although they were studied in fields other than the ones I studied in this book.

The reason for my choice of grammatical responses over other grammatical topics is because they present the opinion and the grammatical rule in a way that is far from the usual narration of grammar books. More than the usual traditional method of posing grammatical questions.

المقدمة:

يهدف هذا البحث إلى تبيين الآراء النحوية التي اعترضت آراء أخرى لم تكن ضمن القواعد اللازمة والمتعارف عليها في النحو العربي، وذلك عبر التدرج التاريخي والقواعدي من أقدم عالم نحوي وهو (سيبويه المتوفى 180هـ)، إلى صاحب كتاب منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب وهو (الرصّاص)، إذ يتضمن هذا البحث حد (الرد) في اللغة والاصطلاح، وجملة من الردود النحوية التي تخص الأفعال، والنتائج، ويعتبر كتاب (منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب لأحمد بن محمد الرّصّاص) مثالًا لتلك القواعد التي يطلبها كلّ من أراد أن يعرف النحو بشكل يسير وواضح بعيدًا عن الغموض والتأويل ، ولما يحمله هذا الكتاب من وفرة المادة النحوية، فلم يقتصر فيه المؤلِّف على شرحه لمتن الكافية فحسب ؛ بل ساق فيه مختلف آراء النحاة ومذاهبهم مستوقفًا بعضها بردوده النحوية ، ومعززًا شرحه بالشواهد الشعرية والآيات القرآنية، وفي هذا البحث أخص منه دراسة الردود النحوية.

الرد في اللغة والاصطلاح:

الردود النحويّة في مسائل الأفعال في كتاب منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب للرصّاص*

أ.م.د.أصيل محمد كاظم　　الباحث: أيمن مهدي صالح

الرد في اللغة:

قال الجوهري (ت398هـ): " رَدّهُ عن وجهه يَرُدُّهُ رَدّاً ومَرَدًّا: صَرَفه. ورَدَّ عليه الشيء، إذا لم يقبَلْهُ، وكذلك إذا خَطَّأه. وتقول: رَدَّهُ إلى منزله. ورَدَّ إليه جواباً: أي رجع"[i]

اصطلاحا:

" الرّد هو جواب لسؤال وردٌّ عليهم عن شبهة أو بدعة أو نحو ذلك، سواء كان السؤال سؤال استفهام أو سؤال معاند أو غير ذلك"[ii].

فيتبين أنّ الرّد هو مصطلح فقهي؛ لأنّه متداول عندهم في المسائل الفقهية والأصولية بكثرة، فلم أجده في كتب النحو أو صرف بقدر ما وجدته عند الفقهاء والمحدّثين والأصوليين، فيمكننا استعارة المعنى الاصطلاحي، وعلى هذا فإنّ الردّ هو اعتراض ما قيل من رأي أو قول أو قبوله ضعيف أو تخطئته، أو رفضه وذلك بعد توفّر الحجة.

1- الرافع للفعل المضارع:

من المسائل المتعلقة بالأفعال هي مسألة رفع الفعل المضارع، أي العامل في الفعل المضارع، والعامل فيه هو وقوعه موقع الاسم ، ويُقصد فيه هو ما كان الاسم أحق به في الأصل ، وعلى هذا قال سيبويه: "وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: (إنّ عبد الله لَيَفعلُ)، فيوافِقُ قولَك: (لفاعل)"[iii] ليفرق بين الموقع الذي هو للاسم، وبين الموقع الذي ليس للاسم أصلا، لأنّ حق الاسم الرفع أولًا، وما يطرأ عليه من تغيرات بعدها من نصبٍ وجرٍ هي ليست أصلًا فيه، ويكون العامل في الاسم على أصله الرفع"[iv].

" ولا يجوزُ أنْ يكونَ عاملُ الرفعِ فقدُ الجازمِ والناصبِ، لضعفِ المنفي عن أنْ يكون عاملًا، مع أنّه إذا ظهرَ فلم يعملْ الرفع، فهو إذا لم يكن موجودًا أحقُ بأن لا يعمل الرفع"[v]، ومعنى ذلك أنّ السبب في كون الفعل المضارع مرفوع على حذف الناصب والجازم ضعيف، لأنّه إذا دخل عليه المنفي ضَعُف من أن لم يُعمل الرفع، فهو إذا لم يكن موجودًا في حالة النصب والجزم والنفي كان أحق بأن لا يُعمل الرفع.

فالعامل في الفعل المضارع هو معنوي، فقولك: (رأيتُ رجلًا يضحك)، و(مررتُ برجلٍ يضحك)، ف(يضحك) فعل مضارع مرفوع ليس معه رافع قبله ولا بعده، وعلى هذا يكون الرافع له معنويًا، وهو أن يقع موقع الاسم ، ومعنى ذلك أنّ الفعل يكون بمعنى الاسم، فالفعل (يضحك) هو من (ضاحك)، ورأي ابن درستويه أنّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه بنفس موقع الاسم، ويتنصب لوقوعه مع غيره موقع الاسم، وينجزم إذا لم يكن من الأوّل ولا من الثاني[vi]، ورأي الكسائي فيه هو أنّ الرافع له هو حرف المضارعة أو الزائد في أوّله[vii]، وقد ردّ عليه صاحب المقدّمة على أنّ رأي الكسائي ليس بشيء؛ لأنّ حرف المضارعة يوجد في الفعل في حالة النصب وفي حالة الجزم، ويُرد على ذلك أيضا ما قيل بارتفاع الفعل المضارع هو تجرّده من الناصب والجازم، على أنّ ذلك يجعل غير العامل عاملًا[viii]، بمعنى أنّ التجريد من الناصب والجازم هو عامل بحد ذاته وهو لا يجوز، لأنّ لو كان كذلك فإنّه يجعل غير العامل عاملًا بناءً على ما قيل.

فحجة الكوفيين في كون الفعل المضارع يرتفع لتجرده من الناصب أو الجازم وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب[ix] هو أنّ النواصب هي: (أن، ولن ، وكي، وإذن، وما أشبه ذلك)، فإن دخلت هذه الحروف على الفعل المضارع نُصِب، والجوازم

هي: (لم ، لمّا ، لام الأمر، ولا النهي، وإن الشرطية)، فأن دخلت عليه جزمته، فإن لم يدخله لا حرف ناصب ولا حرف جازم كان مرفوعًا، ويردّون على قول البصريين في ارتفاع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم كما زعموا ، وذلك كون الاسم يأتي مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا ، وعلى هذا يتغير الحكم الإعرابي للفعل المضارع بحسب تغيير الاسم فيعرب بإعرابه بحسب موقعه من الكلام كقولك: (كان زيدٌ يقوم)، فعلى هذا يكون زيدٌ منصوبًا لوقوعه موقع (قائمًا) ودليلهم أيضًا أنّه لو كان مرفوعًا لوقوعه موقع الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قوهم(كاد زيد يقوم) لأنّه لا يجوز أن تُقّدر : (كاد زيد قائمًا)[x].

ورد البصريين على ما جاء به الكوفيون من دليل، هو أنّ الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم ، وذلك من حيث، أوّلا: يكون ذلك القيام عاملٌ معنوي، فهو مشبّه بالرفع على الابتداء للمبتدأ، والثاني: أنّه يقام مقام الاسم في أقوى أحواله، فلما وقع الفعل مقام الاسم في أقوى أحواله أُعطِي الرفع، أمّا ردّهم على رأي الكوفيين كون الفعل المضارع يرتفع إذا تجرّد من النواصب والجوازم، قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنّ الرفع سابقٌ للنصب والجزم، وهذا ممّا لا خلاف فيه، من حيث أنّ الرفع صفة الفاعل[xi]، والنصب صفة المفعول، وبما أنّ الفاعل قبل المفعول، فعلى ذلك يكون الرفع قبل النصب والجزم، أمّا قول الكوفيين على أنّ الفعل المضارع يقوم مقام الاسم والاسم يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، فجواب البصريين هو إنّ الفعل المضارع لا يمكن أن يكون منصوبًا أو مجرورًا إذا قام مقام الاسم في هذا الأحوال، لأنّ العوامل التي تعمل في الأسماء لا تعمل في الأفعال ، وهذا فعلٌ، وأمّا رأي الكسائي كما وضحناه سابقًا فهو مرفوض من عدّة وجوه، الأوّل: إنّه لا يجوز أن تدخل عليه عوامل الجزم والنصب لارتفاعه بالزوائد[xii] ، لأنّ العوامل لا تدخل على عوامل، والثاني: هو لو كان كما يقول لما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم ، لوجود الزائد في أوّله، والثالث: إنّ هذه الزوائد هي من لفظ الفعل لا تنفصل عنه ، ولو كانت عاملة، لعمل الشيء في نفسه، وأمّا قولهم في إنّه لو كان مرفوعًا لا يجوز في: (كاد زيد يقوم)، أن تقول: (كاد زيدٌ قائمًا)، قلنا: الأصل فيه هو (كاد زيدٌ قائمًا)[xiii]، والدليل على ذلك ردُ الشاعر إلى الأصل ضرورة في قوله[xiv]:

فَأُبْتُ إلى فهمٍ وما كدت آئِبًا وكم مثلها فارقْتُها وهي تَصفِرُ

الشاهد فيه: هو أنّ الشاعر أرجع الفعل إلى أصله (أئبًا) وهو مشتقٌ من الفعل" آب" الواقع خبر كاد[xv].

وخلاصة ما تقدّم هو أنّ الفعل المضارع يرتفع كونه يقع موقع الاسم إلّا أن المشهور والمتعارف عليه هو تجرده من الناصب والجازم وكما عبّر عنه ابن الحاجب هو أقرب إلى المتعلم من قولهم: ويرتفع إذا وقع موقع الاسم، لما يحمله من اعتراضات وإشكالات[xvi] كما بيّناها سابقًا.

2- استعمال لفظة (فعلان) لا (عاملان) في باب التنازع:

في هذه المسألة يرد الرصّاص على ابن الحاجب فيما يتعلق بإطلاقه لِلفظة "الفعلان" دون "العاملان"، وفي هذا الصّدد لا بد من معرفة الإشكال الحاصل في إطلاق هذا اللفظة دون غيرها، ولابد أن نعلم قضية التنازع لكي نصل إلى هذه الحقيقة، ففي هذا يوضح سيبويه في " باب الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كلُّ واحد منهما يَفْعَلُ بفاعله مثل الذى يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك "[xvii] ، معنى ذلك إذا "تنازع الفعلان"[xviii] أو ما في معناهما كالمشتقات ، فإنّهما يأخذان كل واحدٍ منهما فعلاً بمثل ما كانا عليه دون اجتماع، فأنت بالخيار فيما بينهما، بحسب ما قصده المتكلم في الإعمال، كقولنا: (ضربتُ وضربني زيد)، فإن قصد المتكلم إعمال الأوّل في الاسم الظاهر، نصب(زيدًا) على المفعولية، لأنّ الفاعل هو المتكلم، وهذا ممًا هو ضعيف عندهم، واختار سيبويه أن يكون الاسم هو للفعل القريب له، وفي هذا تقول: (ضربت وضربني زيدٌ)، فـ(زيد) هنا فاعل للفعل (ضربني) والياء ضمير متصل (مفعول به) ، ولأنّ الفعل الأوّل معلومٌ بوقوعه على زيدٍ عند المخاطب ، فكان الأولى جعل الاسم الظاهر للثاني، فإذا جعلت الاسم للأوّل ، سيكون للأوّل فاعلاً ومفعولاً، والثاني مفعولاً دون فاعل، ولا يجوز الجمع بين الرفع والنصب في آنٍ واحد وهو ضعيف، ومثل هذا : (خشَنتُ بصدرِه وصدرِ زيدٍ)، وحق (صدره) النصب، و لاتصال (الباء) به كان الجر أولى لقربها من الاسم[xix].

الردود النحويّة في مسائل الأفعال في كتاب
منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب
للرصّاص*

أ.م.د.أصيل محمد كاظم **الباحث: أيمن مهدي صالح**

ويُفهم من كلام سيبويه حول الإشكال الواقع في هذه المسألة، أنّ سيبويه أطلق عبارة (وما كان نحو ذلك) وتعبيره لإعمال .(الأوّل) و وإعمال (الثاني)، فلم يقل: (الفعل الأوّل) و(الفعل الثاني) فيُفهم أنّ المسألة لا تقتصر على الفعل فقط ، بل على مشتقاته التي تعمل عمل فعلها.

وعند المبرد "بابُ الْفِعلَينِ الْمعطُوفُ أَحَدَهُمَا عَلَى الآخَرِ"[xx]، فالفعل الأوّل معرى من المفعول لفظًا، ولكنه موجودٌ في المعنى لأنّ تقدير الكلام: (ضربتُ زيدًا وضربني زيدٌ)، فحُذف المفعول به من الأوّل وجعلوا المفعول الثاني دالًا عليه[xxi]، ومثل ذلك، قوله تعالى: ﴿**وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ**﴾[xxii] ، والتقدير: (والذاكرات الله كثيرًا) فحُذف من الثاني لدلالة الأوّل عليه[xxiii].

أمّا ابن مضّاء (592هـ)[xxiv]، فهو موافق إلى ما ذهب إليه السابقون، وأمّا فيما يخص تفرعات هذا الباب أذا كانت تجري مجرى الفعل أو لا، فيدخل فيها أفعال التعجب، والأسماء العاملة كاسم الفاعل والمفعول فتقول: (زيد مادحٌ ومعظمٌ عمرًا)، ويخرج من هذا الباب (المصدر) لأنّ المصدر إذا قصد به توكيد الفعل لا يجوز حذفه وإبقاء الثاني دليلًا عليه، ويخرج أيضًا (نعم وبئس) والحروف والحال والتمييز، ومذهب الكوفيين في هذا الباب تعلّق الأوّل لسبقه، وحجة البصريين أظهر وأقوى[xxv] ؛ لأنّه يحذف ما دل عليه الثاني.

وممّا وضّحناه في مسألة التنازع في الأفعال، نقف على الإشكال الذي ردّ فيه الرصّاص على ابن الحاجب ، إذ قال:" كان الأولى أن يقول: وإذا تنازع العاملان فصاعدًا"[xxvi] لأنّ التنازع قد يكون بين فعلين واسمين، فالفعلين نحو: (ضربتُ وأكرمتُ زيدًا)، والاسمين نحو: (زيدٌ ضاربٌ وكارمٌ عمرًا)، فإذا قال: فصاعدًا، عمّ الإثنين والثلاثة وأكثر، فقولك: (ضربت وأكرمت وأعطيت زيدًا)، فإنّ هذه الأفعال الثلاثة تتنازع فيما بينها على زيدٍ.

والغاية من رد الرصّاص هنا هو إنّ لو قال ابن الحاجب (إذا تنازع العاملان) لدخل فيه الفعل والاسم العامل عمل فعله كما بيّنه سيبويه وقد أشرنا إليه سابقا، لكي تكون المسألة عامة غير مقتصرة بالأفعال، كذلك بيّن مسألة التعدد في قوله (فصاعدًا) في العامل فإنّه لا يقتصر على فعلين كما بيّن سيبويه بتقيده للفعلين بحسب رأي الرصّاص، بل يشمل التعدد فيه إلى أكثر من إثنين كما وضّحه بمثاله السابق.

ومن رد الرصّاص يُفهم أنّ سيبويه قد أغفل عن مسألة التعدد ومسألة ما كان عاملًا عمل فعله، كذلك المبرّد فهو ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، والحق أنّه ليس كذلك، فعند النظر إلى قوله: (العاملان) فإنّ ذلك هو تحصيل حاصل للفعل وما اشتق منه ولا حاجة لذكر سيبويه له فذكر الأصل يغني عن ذكر الفرع ، فالفعل وما اشتق منه يحمل الحدث، وقوله تعالى: ﴿**وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ**﴾ [xxvii]، فقد أورد سيبويه هذه الآية وهي من باب تنازع مشتقات الفعل[xxviii] ، وأمّا بما يتعلق بالتعدديّة للعوامل المتنازعة على معمولها، فتعليل ذلك نفس التعليل السابق من حيث أنّ المسألة غير مقتصرة على الفعلين فما يجري على العاملين يجري على الثلاثة فصاعدًا.

وقد ذكر ابن الحاجب بما يتعلق في هذا الباب أن يكون المعمول "ظاهرا بعدهما"[xxix]، وما كان غائبًا لا يتنازعان في شيء، كما تقول: (زيدٌ ضربَ وأكرمَ)، لأنّ كل واحد منهما يجب أن يكون مماثل في عمله ، وعلى هذا الأساس بنى على ما جاء في قولنا: (ما ضربَ و أكرمَ إلّا أنت، أو أنا، أو إلّا هو)، فهو ليس من باب التنازع ؛ لأنّهما تنازعا على مضمرٍ غير ظاهر؛ لأنّ ما بيّناه هو كون أنّ المتنازعان تنازعا على الظاهر والأوّل فيهما مضمر، ولو كان كذلك ، لوجب أن يكون أحدهما المضمر لأنّه فاعل، فتقول: (ما ضربتُ وأكرمَ إلا أنا)، وهذا فاسد؛ لأنّه في ذلك إثبات أحد الفعلين للفاعل ونفييه من الآخر، وإنّما هو محمولٌ على الحذف، وتقديره: (ما ضربَ إلا أنت و ما أكرمَ إلا أنت)، فحذف من أحدهما تخفيفًا[xxx]، فالتنازع

يحصل في الظاهر لا المضمر لأنّ كل فعل يحمل فاعلًا مضمرًا إذا لم يكن ظاهرًا، وهذا مما لا إشكال فيه ولا يكون فيه تنازع، بل الإشكال واقع في الظاهر إذا اجتمع عليه فعلان.

3- العامل في المستثنى:

تقول: (جاءني القوم إلّا زيدًا)، لا يكون في (زيدًا) إلّا النصب، وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلّا)، جاز الاستثناء بـ (غير)، وغير، اسم يضاف إليه ما بعده ويعرب حسب موقعه من الجملة، فيكون صفة وحال وبدل[xxxi]، والمستثنى يأتي فضلة كما في المفعول بعد تمام الفعل للفاعل، فقولك: (جاءني القوم إلّا زيدًا)، فـ (جاءني القوم) كلام تام من فعل وفاعل، وإن أتيت بـ (زيد) من دون حرف الاستثناء لم يكن إلّا نصبًا على المفعولية[xxxii].

واختلف النحويون في الناصب للمستثنى، فرأي سيبويه أنّ العامل فيه ما قبله، أي الفعل الذي قبله[xxxiii]، كما يعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلتَ: (عشرون درهمًا)، و القياس في إعمال المستثنى هو الفعل الذي قبل (إلّا)، من حيث إنّ الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به، على مختلف وجوه النصب، كالمفعول، والظروف(الزمان والمكان)، والمصدر والحال، فلمّا ارتفع (القوم) بالفعل (جاءني) وكان ما بعد (إلّا) متعلقًا بالقوم، انتصب بالعامل المتعلق بالقوم[xxxiv].

وعند ابن جني، أنّ انتصاب الاسم بعد (إلّا) هو كونها غير عاملة في ما بعدها لكونها غير مختصّة بالأسماء، ألا ترى أنّه يمكنك أنْ تقول: (ما جاءني زيدٌ قط إلّا يقرأ)، و(نظرت إلى بكر إلّا في المسجد)، فهي تباشر الأفعال والحروف كما باشرت الأسماء، وهذا ما يدعو إعمال ما قبلها فيما بعدها، فالحروف غير المختصّة لا تعمل فيما بعدها شيئًا[xxxv].

ورأي المبرّد والزجّاج، أنّ الناصب للمستثنى هي (إلّا) نائبة عن الفعل (أستثني)، فإذا قيل: (أتاني القوم إلّا زيدًا)، فكأنّه قيل: (أتاني القوم أستثني زيدًا)، وهو ضعيف ، لأنّك إذا استثنيت بغير (إلّا)، فتقول: (أتاني القوم غيرَ زيدٍ)، فتنصب (غير) ولا يجوز أن تُقدّر: (أتاني القوم أستثني غير زيد)، لأنّه يُفسد المعنى[xxxvi]، لأنّك في هذا الحال تستثني شخص آخر غير زيد.

واختلف الكوفيون في العامل في المستثنى وهو النصب، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه هو (إلّا)، وهذا ما ذهب إليه المبرّد والزجاج من البصريين، ومذهب الفرّاء ومن تابعه من الكوفيين إلى أنّ (إلّا)، هي مركبة من (أنّ ولا)، ثم خُففت (أنّ)، وأُدغمت في (لا)، فكان النصب للمستثنى بـ(إنّ) في الإيجاب، والعطف بـ (لا)، في النفي، ورأي البصريين أنّ العامل في المستثنى هو الفعل الذي يسبقها، أو معنى الفعل بتوسّط (إلّا)[xxxvii].

وحجة الكوفيين على إعمال (إلّا)، من حيث إنّها قائمة مقام الفعل (أستثني)، فقولك: (قام القوم إلّا زيدًا)، تقديره عندهم: (أستثني زيدًا)، فيوجب النصب، ودليلهم على أنّ الفعل المتقدم لم يكن عاملًا في المستثنى كون أنّ ذلك الفعل هو فعل لازم، والدليل الآخر في قولك:(القوم إخوانك إلّا زيدًا)، فإنّه ليس فيها فعل والمستثنى منصوب، وقد ردّ البصريون رأي الكوفيين بأن قالوا: إنّ العامل هو الفعل، وإن كان لازمًا فهو يقوى بـ (إلّا)، فهو يتعدّى للمفعول كما يتعدّى الفعل بحرف الجر، إلّا أنّها غير عاملة كما يعمل حرف الجر، لأنّها غير مختصة[xxxviii].

أمّا ردّهم على كون (إلّا) هي التي تعمل النصب وهي قائمة مقام أستثني، فقالوا: لو سلمنا فيما قالوه الكوفيين لوجب نصب المستثنى مطلقًا، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي، كقولك: (ما جاءني أحد إلّا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلّا زيدٍ)، هذا في حال الاستثناء بـ (إلا) أمّا الاستثناء بـ(غير) فالمستثنى معه مجرور دائمًا، وأمّا حجتهم بعدم وجود فعل في قولك: (القوم إخوانك إلّا زيدًا)، فهو في معنى الفعل، بتقدير: (القوم يصادقونك إلّا زيدًا)[xxxix].

أمّا رأي الفرّاء، فدعواه تفتقر إلى دليل، فضلًا عن كون (إنّ) إذا خُفّفت، بَطُل عملها، وقد عبّر الرصّاص على أنّ رأي الفرّاء " فيه نظر، لأنّ (لا) العاطفة لا تأتي إلّا بعد الإثبات، والاستثناء يكون بعد النفي والإثبات جميعًا"[xl].

4- تعدية الفعل:

تنقسم الأفعال بحسب الاشتغال إلى: أفعال لازمة، وأفعال متعدية، فأمّا اللازمة هي تلك التي" لم يتعدَ إليه فاعل ولم يتعدَّ فعله إلى مفعول أخر. والفاعل والمفعول في هذا سَواء، يَرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنّك لم تَشْغَلِ الفعل بغيره وفرغته،

كما فعلت ذلك بالفاعل"[xli]، وهو أنّ الفعل يكتفي برفع الفاعل من حيث إنّ المعنى قد تم، وعند سيبويه هو: الفاعل الذي لا يتعدّاه فعله، لأنّ الكلام مبنيٌ على الفاعل، كقولك: (ذهبَ زيدٌ) و(جلس محمد)، وأمّا قوله: المفعول الذي لم يعتدّه فعله ولم يتعدّ إليه فعل فاعل، فالمقصود به (المبني للمجهول) فهو أيضًا يكتفي برفع فاعلٍ، كقولك: (ضُرِبَ زيدٌ)، أمّا الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعول، وهو ما نصب مفعولًا به، كقولك: (ضرب عبدُ الله زيدًا)، فـ(عبدُ الله) ارتفع بالفعل (ضرب) و (زيدًا) انتصب به، ويجري على النحو سواء قدّمت أو أخرت[xlii]، وهناك ما يتعدى فيه الفعل إلى مفعول ثانٍ ومثل ذلك قولك: (أعطَى عبدُ الله زيدًا درهمًا)، و(كسوتُ محمدًا ثوبًا)، ومثله قوله تعالى: ﴿**وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا**﴾ [xliii]، وما يتعدى إلى مفعولين ينحصر في أفعال معينة وهي: (وجدَ، حسِب، ظن، خال، علم، رأى، وما شابه ذلك)، وهي ما تعرف بأفعال القلوب، أو أفعال الشك واليقين، والمانع في عدم الاقتصار على مفعول واحد، هو أنّك إنّما أردت أن تبيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأوّل، يقينًا كان أو شكًّا، كقولك: (علمتُ زيدًا الظريفَ)، وإن أردت رؤية العين أو وجدان الضّالة أو ما يعرف بظاهر الفعل، جعلته كـ (ضربتُ) وإنّما تريد بـ(وجدت) (علمت)[xliv].

وقد أورد المبرّد الفعل الذي يقع على ثلاثة أبنية، الأوّل: إذا كان ماضيًا فهو على(فَعَلَ) يشترك فيه اللازم والمتعدي، فاللازم ما كان نحو: (جَلَسَ) و(قَعَدَ)، وما كان متعديًا نحو: (ضَرَبَ) و(قَتَل)، والثاني : على وزن (فَعِلَ) أيضًا يشترك فيه اللازم والمتعدي فما كان لازمًا فيه نحو: (بطِر) و(خرِق) المتعدّي نحو: (شرِب)، و الثالث: (فَعُلَ) وهو خاص للأفعال اللازمة، نحو : (كرُم) و(شرُف)، فالمضارع من (فَعِلَ) يكون على (يَفْعَل) نحو: (شرِب–يشرَب)، وما كان على (فَعُل) فيكون مضارعه على (يَفْعُلُ) نحو: (كرُم–يكرُمُ)، وما كان على (فَعَلَ) يكون مضارعه على(يفعِل ويفعُل) نحو: (يضرِب ويقتُل)، وهذه الأفعال الثلاثية تلحقها الهمزة في أوّلها، فتكون جميعها متعدية، فيكون على (أفعَل) نحو: (أخرَجَ وأكرَمَ)[xlv].

والفعل الذي يتعدى إلى مفعولين على قسمين: الأول: يتعدى فيه الفعل إلى مفعولين وإن شئت قصرت على مفعول واحد كقولك: (أعطى عبدُ الله زيدًا درهمًا)، ويجوز الاقتصار على المفعول الأوّل، ولا بد له من أن يكون فاعلًا في المعنى بالمفعول الثاني، بمعنى أنّ زيدًا هو الفاعل الذي أخذ الدرهم، والثاني: هو ما تعدّى إلى مفعولين ولا تقتصر فيه على أحدهما دون الآخر وهو ما تقدّم ذكره من أفعال الشك واليقين، وقد يتعدّى الفعل إلى فعلين بحذف حرف الجر كما تقدّم ذكره من قوله تعالى وتقديره: (واختار موسى من قومه) إذ حُذف حرف الجر (من) وليس هذا على القياس، وإنّما هو مأخوذ سماعًا[xlvi]، وكل فعلٍ إذا زيدت فيه الهمزة على صيغة (أفعَل) فإن كان لازمًا تعدى إلى واحد، وإذا كان يتعدى إلى واحد صار متعديًا إلى اثنين وإذا كان لإثنين صار إلى ثلاثة، و مسألة اللزوم والتعدي تتوقف على المعنى المراد، فقولك: (علِم زيدٌ) غير قولك: (أعلم زيدٌ محمدًا)، وكذلك: (ظننتُ زيدًا منطلقًا)، فالـ (ظن) وقع منك على الانطلاق لا على زيدٍ، فإن قصرت الفعل على زيدٍ كان المعنى مختلف، لأنّه سيقع الـ(الظن) على زيدٍ[xlvii].

وما يتعدّى إلى مفعولين يكون أصلهما مبتدأ وخبر، فإذا حذفت الفعل في قولك: (ظننت زيدًا عالمًا) عاد إلى أصله وهو (المبتدأ والخبر) فما كان مفعولاه أصلهما (مبتدأ وخبر) لم يكن منك أن تقتصر على مفعول واحد لأنّك بذلك قد اقتصرت على مبتدأ ولا خبر له أو على خبر ولا مبتدأ له[xlviii].

والمتعدي بغيره وهو ما يتعدّى فيه الفعل بزيادة كقولك: (أذهبت زيداً)، أو بتضعيف عين الفعل كقولك: (فرّحت زيدًا)، أو بحرف الجر: وهو ما كان فيه الفعل متعديًا بحرف الجر نحو: (ذهبتُ بزيدٍ) أو (سرتُ بزيدٍ)[xlix]، فالجار والمجرور في محل نصب مفعول به، ولذلك يعطف عليه بالنصب[l].

وإن ما وقع من رد في كتاب الرصّاص بخصوص هذا المسألة هو ما عُطف فيه على محل النصب في الجار والمجرور و هو ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ**﴾ [li]، وإنّما وقع الرد في: (وأرجلكم) فمنهم من

قرأها بالنصب ومنهم من قرأها بالرفع، وكلا الوجهين جائز على رأي الزجّاج، فعلى رواية النصب تكون معطوفة على مفعول الفعل (فاغسلوا) وأمّا قراءة الجر (وأرجلِكم) فهي معطوفة على (رؤوسكم)، وقيل هي معطوفة على الجوار[iii]، وقد قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر عن عاصم، والخفض على الجوار غلط ، لأنّها لا تستعمل في القرآن ، وإنّما هي للضرورة الشعرية[iiii].

إلّا أنّ الرصّاص ذكر رأي الأستراباذي في مسألة (أرجُلَكم) فرأييه هي النصب بالعطف على موضع النصب في(برؤوسكم)[iv] ، ورأي الرصّاص خلاف ما ذهب إليه الأستراباذي إذ قال:" ولو قيل: إنّ النصب بالعطف على قوله: واغسلوا أيديكم لكان أظهر، والله أعلم"[v].

ورأي الرصّاص يوافق إلى ما ذهب إليه الزجّاج والفرّاء وابن خالويه (ت370هـ)، فما ذهبوا إليه ليس كذلك، فعلى رأي صاحب كتاب (الميزان في تفسير القرآن) على أنّ قراءة (أرجلَكم) بالنصب وأنت تلقيت الكلام خالي الذهن غير مشوب الفهم، لم يكن منك أن تجعل (أرجلَكم) معطوف على موضع (رؤوسكم) وهو النصب؛ لأنّه يُفهم من الكلام وجوب غسل الوجه واليدين، ومسح الرأس والرجلين، ولم يخطر ببالك أن تجعل (أرجلكم) معطوفة على (وجوهكم) في أول الآية وهي: ﴿**فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ**﴾ [vi]مع انقطاع الحكم، فغسل الوجه والأيدي إلى المرافق، مقطوع عن حكم: وامسحوا بوجوهكم، كما لو قلت: (قبّلت وجه زيدٍ ورأسه ومسحت بكتفه ويدَه)، بنصب (يد) عطفًا على (وجه زيد) مع انقطاع الكلام الأول، والنصب في (يدَه) هو معطوف على محل المجرور المتصل به، وهو أمر جائز وارد في كلامهم[vii].

النتائج:

1- الردود النحوية : هو ردٌّ لما كان مخالفًا للمشهور أو الاستعمال أو للقاعدة النحوية ؛ فالردّ : هو رجحان رأي على رأي آخر يكون فيه الأول مخالفًا للقياس والأخير موافقًا له في الغالب، ولكن بالنتيجة هو أنّ لكلِّ عالم رأيه الخاص الذي ينظر فيه للمسألة النحوية من زاوية غير التي يراها الآخر، لكن القياس واستعمال الفصحاء هو الفيصل على ذلك ، بالنهاية تبقى الآراء كما هي، ومتداولة بين الدارسين .

2- غالبًا ، مذهب الرصّاص جاء موافقًا لآراء البصريين ولاسيما المسائل التي ورد فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فهو يُرجّح الرأي البصري على الكوفي ؛ لقوة الدليل والإقناع عندهم.

الهوامش:

*هذا البحث مستل من رسالة ماجستير.

(i) الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، مادة (ردد): 473/2، و ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة ردد: 3/ 173.

(ii) منهج السلف في الدفاع عن العقيدة، د. عبد المجيد محمد الوعلان: 19.

(iii) الكتاب: 14/1.

(iv) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للرماني: 802.

(v) المصدر نفسه: 802.

(vi) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: 347/2.

(vii) ينظر: المصدر نفسه: 347/2، والإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: 448/2[مسألة: 74].

(viii) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: 2/ 347.

(ix) ينظر: شرح المقدّمة الكافية:866/3.

(x) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 448/2[مسألة: 74]

(xi) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 450/2.

(xii) ينظر: المصدر نفسه: 450/2.

(xiii) ينظر: المصدر نفسه: 450/2.

(xiv) البيت لتأبّط شرًا، ينظر: ديوان تأبّط شرًا وأخباره: 16.، و ضرائر الشعر، ابن عصفور:265.

(xv) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 323، و شرح التصريح على التوضيح، الوقّاد:278/1، و همع الهوامع، السيوطي:478/1.

(xvi) ينظر: شرح المقدّمة الكافية:866/3.

(xvii) الكتاب:73/1.

(xviii) الكافية في علم النحو:14.

(xix) الكتاب:74/1.

(xx) المقتضب: 112/3.

(xxi) ينظر: المصدر نفسه: 3/ 112.

(xxii) سورة الأحزاب:33.

(xxiii) ينظر: أعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس : 216/3، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري : 539/3.

(xxiv) ينظر: الرّد على النّحاة، ابن مضاء القرطبي: 95.

(xxv) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:71/1 [مسألة: 13] ، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين القرافي : 246/2.

(xxvi) منهاج الطالب: 202/1.

(xxvii) سورة [الأحزاب: 35].

(xxviii) ينظر: الكتاب: 74/1.

(xxix) الكافية في علم النحو:14.

(xxx) ينظر: شرح المقدمة الكافية:340/2، و شرح كافية ابن الحاجب، الرضي: 178/1، و منهاج الطالب:202/1-203.

(xxxi) ينظر: المقتضب: 4/ 423.

(xxxii) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 281.

(xxxiii) ينظر: الكتاب: 2/ 319.

(xxxiv) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 3/ 60.

(xxxv) ينظر: سر صناعة الإعراب: 1/ 139، شرح المقدّمة المحسبة: 2/ 322.

(xxxvi) ينظر: شرح المفصّل، ابن يعيش: 2/ 47.

(xxxvii) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 212[مسألة 34].

(xxxviii) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 213[مسألة 34]

(xxxix) ينظر: المصدر نفسه: 1/ 214. [مسألة 34]

(xl) منهاج الطالب: 1/ 357.

(xli) الكتاب: 1/ 33.

(xlii) ينظر: الكتاب: 1/ 33–41، والمخصص، ابن سيدة: 4/ 295.

(xliii) سورة [الأعراف: 155].

(xliv) ينظر: الكتاب: 1/ 33–41، والمخصص، ابن سيدة: 4/ 295.

(xlv) ينظر: المقتضب: 1/71–72.

(xlvi) ينظر: الأصول في النحو: 1/ 177–181.

(xlvii) ينظر: المصدر نفسه: 2/ 285.

(xlviii) ينظر: البرهان في أصول الفقه، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين: 1/ 211.

(xlix) ينظر: البديع في علم العربية: 1/ 118.

(l) ينظر: منهاج الطالب: 2/ 686

(li) سورة [المائدة:6].

(lii) ينظر: معاني القرآن، للزجاج: 2/ 153.

(liii) ينظر: إعراب القرآءات السبع وعللها، ابن خالويه : 1/ 143.

(liv) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب، الرضي : 4/ 139.

(lv) منهاج الطالب: 686/2.

(lvi) سورة [المائدة: 6].

(lvii) ينظر: الميزان في تفسير القرآن، الطباطبائي: 5/ 226–227.

المصادر:

– أصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت. د.ت

– إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت ٣٧٠ هـ)، حققه وقدم له: د عبد الرحمن العثيمين، مكة المكرمة – جامعة أم القرى، مكتبة الخانجي – القاهرة، الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

– إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)، عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢١ هـ.

– البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (ت ٤٧٨هـ)، صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧

– المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1 ، 1996م.

– المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285)،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط2 ،1993.

– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانصاري، أبو البركات، كمال الدين الانباري(577هـ)، المكتبة العصرية،ط1 ،2003.

– بديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة–السعودية،ط1، 1420هـ.

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي(745هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض، ط1، 2013م.

– الرّد عَلى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الأولى، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م.

– سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الأولي ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

– شرح المفصّل ، يعيش بن علي بن يعيش ابن ابي السرايا المعروف بابن يعيش(643هـ)،قدم له :الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط1 ،2001.

– شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب، جمال الدين عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر احمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض ،ط1 1997.

– شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب، جمال الدين عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق جمال عبد العاطي مخيمر احمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض ،ط1 1997

– شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، : الأولى، ١٩٧٧.

– شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (686هـ)،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط1 ، 1998.

– شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (686هـ)،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان،ط1 ، 1998.

– شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية، عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

– شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الأولى، ٢٠٠٨.

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري (398هـ)، راجعه واعتنى به: د. محمد محمد تامر، أنس محمد الشامي، زكريا جابر احمد، دار الحديث– القاهرة،د.ت2009.

– العقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٢٦ – ٦٨٢ هـ)، دراسة وتحقيق: د. أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكية، دار الكتبي – مصر، الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م

– علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط1، 1999.

– الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، ١٩٨٨.

– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، (مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣)، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي – بيروت، الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

–ال لباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1995م .

– اللسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، ط3، ١٤١٤ هـ

– مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)،تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، ١٤٠٥هـ

– معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)،تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1 ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

– المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(285)،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط2 ،1993.

– منهاج الطالب إلى شرح كافية ابن الحاجب ، حُقق الكتاب في أطروحة دكتوراه، للباحث: أحمد بن عبد الله السالم، دراسة وتحقيق، في كلية اللغة العربية– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، دار السلام ط1، (1441هـ).

– منهج السلف في الدفاع عن العقيدة، د. عبد المجيد محمد الوعلان، الكتاب غير مطبوع، نسخه الكترونية.

– الميزان في تفسير القرآن، العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (1402هـ)، بيروت – لبنان، ط1، 1997م.